**ثانياً :- السلطة التنفيذية الاتحادية**

إن من أهم السمات العامة للنظام البرلماني هو ثنائية السلطة التنفيذية، إذ يوجد مجلس للوزراء إلى جانب رئيس الدولة في ممارسة الوظيفة التنفيذية، ولكن صلاحيات ومسؤوليات مجلس الوزراء هي أوسع بكثير من صلاحيات رئيس الدولة، إذ أن هذا الأخير مجرد من الصلاحيات لذا فهو غير مسؤول، كون المسؤولية توجد بوجود السلطة، ولا يجوز أن يجمع شخص واحد منصب رئاسة الحكومة والدولة معاً، وعليه فأن السلطة التنفيذية المركزية في الهند تتكون من رئيس الجمهورية والوزارة، ولكل منهما مهام ووظائف تختلف عن الأخرىوهي كالاتي:

1. **رئيس الجمهورية :**

تختلف دساتير الدول الجمهورية ذات النظام البرلماني على بيان طريقة اختيار رئيس الجمهورية، وكذلك تحديد مدة الرئاسة ، وما اذا كان يجوز إعادة انتخابه من عدمه، وعدد المرات التي يجوز فيها إعادة انتخابه، وعلى الرغم من أن الدساتير البرلمانية ذات النظام الجمهوري تتفق على اختيار رئيس الدولة من قبل البرلمان، إلا أن الدستور الهندي قد تبنى طريقة مغايرة، إذ يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل هيئة انتخابية تتكون من الأعضاء المنتخبين في كل من مجلسي البرلمان، والأعضاء المنتخبين في المجالس التشريعية للولايات، ولمدة خمس سنوات من تاريخ مباشرته لمهام هذا المنصب ، ومع ذلك له أن يستقيل من منصبه، أما فيما يخص شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية فهي:

1.أن يكون مواطنا هنديا.

2.أكمل الخامسة والثلاثين.

أما بالنسبة إلى صلاحيات رئيس الجمهورية، فإن النظام البرلماني يتجه إلى وضع صلاحيات محددة له، وأن رئيس الجمهورية في الهند هو منصب رمزي لا يختلف كثيراً عن دور الملكة في بريطانيا , وتبرز أهميته أثناء الأزمات السياسية, إذ أن منصب رئاسة الدولة في الأنظمة البرلمانية هو منصب شرفي أكثر مما هو منصب فعلي، لذا فإن الدستور الهندي قد أعطى لرئيس الجمهورية سلطات محددة قياساً بسلطات رئيس الدولة في النظام الرئاسي، وقد جعل حق استعمال هذه السلطات مقيد بنصيحة مجلس الوزراء؛ وذلك وفق التعديل الدستوري رقم(42) لعام 1976، فعلى الرغم من أن رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية إلا أنه يعمل بمشورة الوزارة.

ومن بين صلاحيات رئيس الجمهورية في الهند حق اقتراح القوانين والاعتراض على مشاريع القوانين المقدمة له من قبل البرلمان للمصادقة عليها، وله سلطة إصدار المراسيم وحق العفو العام وتأجيل تنفيذ العقوبة، كما له الحق في إلغاء أو استبدال الحكم الصادر من قبل محكمة عسكرية بحق أي شخص، ومنح رئيس جمهورية الهند سلطة إعلان حالة الطوارئ، حينما يكون هناك أمر يهدد سلامة الهند سواء كان حرب, أو عدوان خارجي, او اضطراب داخلي، وفي الواقع أن استعمال حق إعلان حالة الطوارئ تتم بطلب من قبل رئيس الوزراء كون رئيس جمهورية الهند يعمل على وفق مشورة الوزارة.

وقد تم استعمال سلطة إعلان الطوارئ في حالات كثيرة في الهند فقد جرى استعمالها في ولاية (البنجاب) بين عامي(1951 – 1952) لمدى عشرة أشهر، وكذلك في (شرق البنجاب) بين الأعوام( 1953 – 1954) لمدة عام كامل، وفي ولاية (أندرو) في عام 1954 لمدة أربعة أشهر، فضلاً عن استعمالها في ولاية (ترافنكور- كوشين) لمدة أحد عشر شهراً بين عام 1956 – 1957، وايضاً في ولاية (كيرالا الجنوبية) بين عام( 1959 – 1960 )لمدة ستة أشهر، وكذلك في عام 1976.

كما أن تعيين رئيس الوزراء هو من بين صلاحيات رئيس جمهورية الهند، وكذلك يتم تعيين الوزراء بعد حصولهم على ثقة رئيس الجمهورية، فضلاً عن تعيين شخص ممن تتوافر فيه أهلية التعيين كقاضي في المحكمة العليا ليكون نائباً عاماً للهند الذي يقوم بتقديم المشورة للحكومة في المسائل القانونية، كما يقوم رئيس الجمهورية بتعيين قضاة المحكمة الاتحادية العليا في الهند.

يكون للهند نائباً لرئيس الجمهورية، يتولى رئاسة مجلس الولايات، ولا يجوز بحكم الدستور أن يتولى منصباً آخر، ووظيفة أخرى تدر عليه نفعاً، ومع ذلك فانه خلال الفترة التي يحل فيها نائب الرئيس محل رئيس الجمهورية لا يجوز أن يقوم بمهام منصب رئيس مجلس الولايات وذلك بموجب الدستور الهندي، ويتولى نائب الرئيس مهام رئاسة الجمهورية عند خلو منصب الرئيس في حالة موته أو استقالته أو عزله أو غير ذلك، لحين انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

يتم انتخاب نائب رئيس جمهورية الهند من قبل مجلس البرلمان، ويتم انتخابه لمدة خمس سنوات، وأكد الدستور الهندي بأن الشخص المرشح لمنصب نائب الرئيس يجب أن يكون من خارج مجلسي البرلمان، وان كان عضواً في أي مجلس من مجلسي البرلمان عليه التخلي عن العضوية عند فوزه بمنصب نائب الرئيس، ويشترط فيمن ينتخب نائباً للرئيس، أن يكون مواطناً هندياً وأن يكون قد أتم خمس وثلاثين سنة من عمره، كما يجوز عزل نائب رئيس الجمهورية بموجب قرار من قبل مجلس الولايات توافق عليه أغلبية مجموع أعضائه، ويقوم مجلس الشعب بإقراره، كما يجب انتخاب شخص لمنصب نائب الرئيس عند خلو هذا المنصب بسبب الموت أو الاستقالة او العزل أو غير ذلك، كما يحق للمحكمة الاتحادية العليا أبطال انتخاب احد الأشخاص لمنصب نائب الرئيس، ولا يترتب على ذلك بطلان الأعمال التي قام بها.

أما بالنسبة إلى وظائف نائب رئيس الجمهورية في الهند فهي وظائف محدودة وليس له في الواقع سلطات حقيقية، إلا إذا تم استدعاؤه لشغل منصب الرئيس عند غياب هذا الأخير, فضلا عن توليه منصب رئيس مجلس الولايات.

**2- مجلس الوزراء :**

يعد مجلس الوزراء الطرف الثاني في السلطة التنفيذية في النظام البرلماني، والذي يملك صلاحيات فعلية، إذ إن رئيس مجلس الوزراء هو الرئيس الفعلي للحكومة، ونص الدستور الهندي في مادته (74) على أن يكون هناك مجلس للوزراء ، ويتم تكليف رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية ومن بين أعضاء مجلس الشعب, إذ إن اغلب الدساتير البرلمانية تعطي الحق لرئيس الدولة بتعيين رئيس الوزراء على أن يكون زعيم الحزب الحائزاً على أغلبية مقاعد البرلمان.

وبما أن الوزارة هي التي تضطلع بأعباء الحكم في النظام البرلماني باعتبارها المحور الرئيس للسلطة التنفيذية، فإنها تكون مسؤولة عن أعمالها أمام البرلمان، وهذه المسؤولية قد تكون تضامنية أو فردية تتعلق بوزير بمفرده، ومن حق البرلمان سحب الثقة من الوزارة وإسقاطها، والدستور الهندي قد جعل مجلس الوزراء مسؤولاً بالتضامن أمام مجلس الشعب وذلك وفق الفقرة الثالثة من المادة (75) من الدستور, أي يجب ان يكون حائزاً على ثقة مجلس الشعب، فأما أن يستمر ككل او تسقط الحكومة.

أما بالنسبة إلى الوزراء يتم اختيارهم من قبل رئيس الوزراء ومن بين أعضاء مجلس الشعب، ويقوم بعرض أسماءهم أمام رئيس الجمهورية من اجل موافقة الأخير عليهم، وتم شغل هذا المنصب أهم الشخصيات الهندية أمثال (جواهر لال نهرو) الذي عّد أكثر من مجرد رئيس للوزراء.

وتختلف الوزارة من حيث قوتها وضعفها تبعاً للنظام الحزبي السائد في النظام السياسي لكل دولة، وايضاً إلى عدد الأحزاب الحائزة على مقاعد في البرلمان، فعندما يتم تشكيل الحكومة من قبل حزب واحد تختلف من حيث قوتها فيما اذا تم تشكيلها من قبل عدة احزاب متحالفة ، فالحكومة الائتلافية تكون اضعف مقارنة بالأولى كون أعضائها ينتمون إلى أحزاب مختلفة وربما متعارضة في بعض الأهداف، وهذا عادةً ما يظهر في نظام تعدد الأحزابالسياسيةويمكن ملاحظته ذلك على الحكومة الهندية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، إذ شهدت المرحلة السابقة سيطرة حزب (المؤتمر الوطني الهندي) على الحياة السياسية باستثناء المدة التي تولى فيها حزب ( بهارتيا جاناتا) الحكم عام 1977، ولكنها لم تدم طويلاً، وهذا حال الحكومات الائتلافية التي تلاحقت بعد عام 1991، إذ لم يستطع اي حزب لوحدة تشكيل الوزارة, وشهدت الحكومات الائتلافية حالة من عدم الاستقرار والضعف مقارنة بالوزارات التي شكلها حزب المؤتمر الوطني.

أما فيما يخص مهام ووظائف الوزارة فهي تتولى صياغة السياسة الداخلية والخارجية للدولة في الشؤون التي حددها الدستور ضمن ملحق المادة ( 246) والتي بلغت (97) اختصاصاً.

**ثالثاً:- السلطة القضائية الاتحادية :**

للهند نظام قضائي موحد في قمته المحكمة العليا ثم تليها المحاكم العليا ثم المحاكم الأدنى، وتحتل المحكمة الاتحادية العليا المكانة الأعلى في السلم القضائي للهند، وتتألف المحكمة الاتحادية العليا من كبير قضاة الهند ومن عدد لا يزيد عن سبعة عشر قاضياً، وللبرلمان الاتحادي أن يقرر زيادة هذا العدد بقانون، ويتم تعينهم من قبل رئيس الجمهورية، ويتولى قضاة المحكمة العليا مناصبهم حتى يبلغوا سن الخامسة والستين عاماً.

وللقاضي أن يستقيل من منصبه باستقالة مكتوبة يوقع عليها ويقدمها لرئيس الجمهورية، كما يجوز عزل القاضي من منصبه بأمر صادر من رئيس الجمهورية بناءً على طلب من كل مجلسي البرلمان الاتحادي، ولا يكون الشخص اهلاً للتعيين كقاضي إلا إذا كان مواطناً هندياً وكان:-

أ. قاضياً لمدة خمس سنوات على الأقل في محكمة عليا أو في محكمتين عاليتين أو أكثر .

ب. أو كان محامياً لمدة عشر سنوات على الأقل أمام محكمة عليا أو محكمتين عاليتين أو أكثر

ج. أو أن كان في رأي رئيس الجمهورية بأنه من رجال القانون البارزين .

عند خلو منصب رئيس قضاة الهند أو في غيابه أو يكون غير قادر على الاضطلاع بمهام منصبه، يقوم رئيس الجمهورية بتعيين قاضي من بين قضاة المحكمة الاتحادية العليا لتولي منصب رئاسة المحكمة.

وتعّد العاصمة دلهي المقر الرسمي للمحكمة العليا، غير أنه يمكن اختيار أي مكان آخر بعد حصول موافقة رئيس الجمهورية على اقتراح رئيس القضاة فـي هذا الخصوص.

تختص المحكمة الاتحادية العليا بموجب أحكام الدستور الهندي بالنظر في أي نزاع ينشأ بين حكومة الهند المركزية وبين حكومة أية ولاية من الولايات، أو بين ولايتين أو أكثر، وذلك إذا كان النزاع يتناول أية مسألة يتوقف عليها وجود حق شرعي، كما تنظر المحكمة الاتحادية العليا بالطعن في الأحكام أو القرارات أو الأوامر النهائية التي تصدرها المحاكم العالية في عموم الهند الخاصة بالمسائل المدنية والجنائية وغير ذلك، كما تختص المحكمة الاتحادية العليا بتقديم رأياً استشارياً لرئيس الجمهورية، ويجوز أن يحيل هذا الأخير موضوعاً ذا أهمية عامة إلى المحكمة العليا لبحثه ومناقشته، ومن الأمور الاستشارية المهمة التي قدمتها المحكمة الاتحادية العليا هي حالة الطوارئ في عام 1977 التي أعلنتها رئيسة وزراء الهند ( انديرا غاندي)، فضلاً عن الرأي الذي أبدته المحكمة الاتحادية تجاه قضية تحديد النسل.

أن أي قانون تأخذ به المحكمة العليا يلزم كافة المحاكم في الأراضي الهندية، كما وتعمل كافة السلطات المدنية والقضائية على معاونة المحكمة العليا في أدائها لمهامها، ولا يجوز للمحكمة العليا أن تنطق بأي حكم إلا في جلسة علنية.